مناظرة بينَ

المحدِّثِ الميرزا عليٍّ بن الميرزا محمَّدِ الأخباريِّ والمجتهدِ الشَّيخِ خضرِ ابنِ شلاَّل العفكاوي

كتبها الميرزا عليٍّ بن الميرزا محمَّدِ بن عبدِ النَّبي النيشابوريِّ

المتوفَّى سنة ١٢٧٥هـ

طرفا المناظرةِ :

هذِهِ المناظرةُ جرت بينَ علَمَينِ من الشِّيعةِ أحدهما منَ المُحدِّثينَ والآخر من المُجتَهدينَ ؛ وكلٌّ منهما أرادَ إثباتَ ما يذهبُ إليهِ . وقد مَثَّلَ طرفَ المُحدِّثينَ المُحدِّثُ الميرزا عليِّ بنِ الميرزا محمَّدِ الأخباريُّ ؛ وهوَ كاتبُ المناظرةِ ومُحرِّرُهَا بينما مثَّلَ طرفَ المُجتهدِينَ المُجتهدُ الشَّيخُ خضرُ بنُ شلَّال النَّجفيُّ ، وقد شاركَهُما فيهَا طرفٌ ثالثٌ من الفريقِ الثَّاني .

أمَّا موضوعُ المناظرةِ فهوَ يدورُ حولَ صحَّةِ صدورِ الأخبارِ المودعةِ في كتبِ الشِّيعةِ الَّتي عليهَا المدارُ ـ وهذا الأمرُ مِمَّا وَقَعَ فيهِ الخلافُ بينَ الفريقَينِ من الشِّيعةِ المُحدِّثينَ الأخباريِّينَ والأصوليِّينَ المُجتهدِينَ ـ ؛ وهل هيَ قطعيَّةُ الصُّدورِ أم ظنيَّةٌ ؛ وهل يُشترطُ في العملِ بها القطعُ بصحَّةِ صُّدورِهَا عن الأئمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أم لا يشترطُ ذلكَ ؟ وهل هيَ تفيدُ العلمَ أم لا ؟ .

وقد ذهبُ الطَّرفُ الأولُ إلى القَطَعِ بصحَّةِ صدورِهَا وأنَّهَا تفيدُ العلمَ واشترطَ ذلكَ في العملِ بها ، وذهبَ الثَّاني

إلى ظنيَّةِ صدورِهَا ؛ وأنَّها تفيدُ الظَّنَّ لا العلمَ ؛ لاحتمالِهَا الكذبَ ؛ ولَم يشترط في العملِ بها القطعَ بصدورِها .

ولا بأسَ ـ هنا ـ بإعطاءِ نبذةٍ عن العلَمينِ الَّذينَ جرت بينهما المناظرةُ .

الأوَّلُ : الميرزا عليُّ ابنِ الميرزا محمَّدٍ الأخباريُّ :

نسبُهُ :

هُوَ أبو أحمدَ الثَّاني الميرزا عليٌّ ابنُ جمالِ الدِّين محمَّدٍ الشَّهيرِ بالميرزا الأخباريِّ بنِ عبدِ النَّبـيِّ بنِ عبدِ الصَّانِعِ النَّيشابوريُّ . وهوَ الجدُّ الأعلى لأسرةِ آلِ جمالِ الدِّينِ ؛ وينتهي نسبُهُم إلى الإمامِ الجوادِ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ؛ وقد ذكرَ سلسلةِ نسبِهِم حفيدُهُ الميرزا إبراهيمُ عندَ ترجمةِ والدِ المُترجَمِ في آخرِ إيقاظِ النَّبيهِ [1] .

مشيختُهُ روايةً ودراسةً :

وهوَ الولدُ الأصغرُ لأبيهِ وعليهِ تلمَّذَ ، وذكَرَ الأمينُ في أعيانِهِ [2] أنَّهُ أخذَ العلمَ عنهُ وروى عنهُ عن شيوخِهِ .

وذكرَ السَّيِّدُ شهابُ الدِّين المرعشيُّ النَّجفيُّ في إجازتِهِ للشَّيخِ غلام رضا (عرفانيان) [3] من طرقِهِ : ((مِمَّن أروي عنهُ

---

(١) إيقاظُ النَّبيهِ المطبوعُ بالعشارِ سنة ١٣٥٦هـ : ص٣١٣ .

(٢) أعيانُ الشِّيعةِ : ج٨ : ص٣٠٨ (دارُ التَّعارفِ ، بيروتُ ، ١٤٠٣هـ) .

(٣) نُقِلَت في مقدَّمةِ التَّحقيقِ لكتابِ الزُّهدِ : ص٣١ (المطبعةُ العلميَّةُ ، قمُّ) .

العلاَّمةُ حجَّةُ الإسلامِ زعيمُ الطَّائفةِ الأخباريَّةِ في عصرهِ الميرزا عنايةُ اللهِ ابنُ الميرزا حسينِ ابنِ الميرزا عليٍّ ابنِ الميرزا محمَّدِ بنِ عبدِ النَّبيِّ النَّيسابوريِّ القتيلِ في بلدةِ الكاظِمَينِ الشَّهيرِ بالميرزا محمَّدِ الأخباريِّ عن جماعةٍ ـ منهم أبوهُ العلاَّمةُ ـ ، عن جماعةٍ منهم والدُهُ العلاَّمةُ ، عن جماعةٍ ـ منهم والدُهُ العلاَّمةُ ـ عن جماعةٍ منهم العلاَّمةُ محمَّدُ مهديٌّ الشِّهرستانِيُّ ...)) .

* تنقّلاتُهُ بعدَ مقتلِ أبيهِ وتوطّنُهُ ودورهُ الدِّينيُّ :

قد شاءت إرادةُ اللهِ أن ينجوَ من القتلِ في الحادثةِ الّتي قُتِلَ فيهَا والدهُ وأخوهُ الأكبرُ ؛ بعدَ أنَّ أخذَهُ رجلٌ وخبَّأهُ . وبعدَ هدوءِ الحادثةِ خرجَ متخفِّياً متَّجهاً إلى البصرةِ يريدُ إيرانَ ، وسَلَكَ طريقَ السُّفنِ في نهرِ الفراتِ ؛ فلمَّا وَصَلَ إلى ناحيةِ بني سعدٍ التَّابعةِ لقضاءِ سوقِ الشِّيوخِ لواء ناصريَّةِ المنتفكِ عرفهُ بعضُ أهلِ العلمِ ـ وكانَ من طلابِ أبيهِ ومحبِّيهِ ـ ؛ فاعترضَ سبيلَهُ ؛ وأشارَ عليهِ بالبقاءِ عندَهُ ؛ حذراً من سوءِ المصيرِ ؛ فقد كانَ الطَّريقُ كثيرَ السَّلبِ

والنَّهبِ[1] .

وذكرَ الأمينُ في أعيانِهِ[2] أنَّهُ اختفى يومَ مَقتلِ أبيهِ ؛ ثُمَّ هَرَبَ مُتخفِّياً حتَّى انتهى إلى قريةٍ في مدينةِ العمارةِ كانَ أهلُهَا يرونَ رأيَهُم ، وبقيَ فيهَا زمناً طويلاً ثمَّ أخذ ينتقلُ من قريةٍ إلى أخرى حتَّى استقرَّ في قريةٍ من قرى لواءِ المنتفكِ تسمَّى (السُّورةَ) في محلَّةٍ منها تُدعَى الآنَ (قريةُ المؤمنينَ) .

وذكرَ جابرُ المانعُ[3] أنَّهُ أخذ يتنقَّلُ بينَ الصُّويرةِ والعمارةِ ثُمَّ استقرَّ في قريةِ المؤمنينَ ردحاً من الزَّمنِ ، وتزوَّجَ فيهَا وبنى مسجداً في القريةِ .

وذكرَ الميرزا إبراهيمُ في إيقاظِ النَّبيهِ أنَّهُ ظلَّ متخفِّياً بعدَ استشهادِ أبيهِ مجتهدَاً في تحصيلِ العلومِ الإلَهيَّةِ ونالَ مرتبةً عاليةً ونصيباً وافراً ؛ ثمَّ قرَّرَ أن لا يلبثَ في دارٍ قُتِلَ فيهَا

---

(١) نقلناهُ بشيءٍ من التَّصرُّفِ في العبارةِ عن ترجمةِ أبيهِ في مقدَّمةِ كتاب كشفِ القناعِ كَتَبَ التَّرجمةَ وطبعهُ ونشرهُ سنة ١٩٧٠ م = ١٣٩٠هـ حفيدُهُ السَّيِّدُ رؤوفٌ جمالُ الدِّينِ .

(٢) أعيانُ الشِّيعةِ : ج٩ : ص١٧٣ بشيءٍ من التَّصرُّفِ .

(٣) مسيرةٌ إلى قبائلِ الأهوازِ : ص٥٦ (مطبعةُ حدَّاد ، البصرةُ ، ١٩٧١م) بتصرُّفٍ .

أبوهُ ؛ فخَرَجَ متخفِّياً وَجِلاً ؛ وبالتماسٍ من بعضِ الأتباعِ والمريدِينَ توجَّهَ نحو قُطرِ العمارةِ ؛ فقَطَنَ في عشيرةِ آلِ أزيرج أوَّلاً ، وأناخ ركابَهُ برهةً في ناحيةِ بني خديج ، ثمَّ انتقلَ إلى المطبقِ ، ثُمَّ إلى بني أحطيط ، ثمَّ إلى آلِ غريج صوب الجزائرِ ، ثُمَّ النَّاطوريَّةِ . وصارَ المرجعَ الوحيدَ في تلك الأطرافِ بالعلمِ والإمامةِ والتَّدريسِ ، ثُمَّ انتقلَ إلى السُّورةِ في ناحيةِ بني سعدٍ من لواءِ المنتفكِ ؛ فصارت مكانَ إقامتِهِ ومركزَهُ ؛ فاجتمعت عليهِ أهلُ تلكَ النَّواحي ؛ فكانوا عيالَهُ ، والتفَّ حولهُ جماعةٌ بثَّ فيهِم روحَ العلمِ والتُّقى ؛ عُرِفَت بجماعةِ المؤمنينَ ، وتخرَّجَ منهُم على يدِهِ علماءُ أتقياءُ ؛ تفرَّقوا في الأمصارِ يبثُّونَ طريقتَهُ الحقَّةَ .

ثمَّ إنَّهُ انتقلَ إلى البصرةِ وبنى فيهَا مسجداً وقامَ بالوعظِ والإرشادِ ، ثُمَّ إلى المُحمَّرةِ وكذلكَ بنى فيهَا مسجداً وكانَ لهُ منزلانِ في كلٍّ منهما ، وقد داعَ صيتُهُ ؛ وزادَ مؤيِّدوهُ وأنصارُهُ وصارَ أغلبُ أهلِهِما يقتدونَ به عِلماً وعَمَلاً .

قالَ عنهُ السَّـيِّدُ الأمينُ في أعيانِهِ [١] : ((كانَ من نوابغِ عصرِهِ في الفقهِ والحديثِ والعلومِ الغريبةِ)) .

من مصنَّفاتِهِ :

١ ـ **أجوبةُ مسائلَ متفرِّقةٍ** .

٢ ـ **الدُّرُّ المنثورُ** : في جوابِ محمَّدِ بنِ أحمدَ بنِ عصفورٍ وردت أسئلةٌ من أهلِ البحرينِ فأجابَ عنها .

٣ ـ **نارُ اللهِ الموقدةُ** : في الرَّدِّ على تلميذِ السَّـيِّدِ دلدارَ عليّ الهنديِّ الَّذي ردَّ فيهَا على رسالةِ والدِهِ معاولُ العقولِ في قلعِ أساسِ الأصولِ .

وهذهِ الثَّلاثُ تقعُ مجتمعةً في نسخةٍ خطيَّةٍ من ٣٠٠ صفحةٍ بخطِّ مؤلِّفِهَا فرغَ منها في ١٧ رجب ١٢٥٦هـ ، وتوجدُ النُّسخةِ في خزانةِ أسرتِهِ [٢] .

(١) أعيانُ الشِّيعةِ : ج٨ : ص٣٠٨ .

(٢) فهرستُ مخطوطاتِ خزانةِ آل جَمالِ الدِّينِ (مجلةُ الموسمِ : العدد١ : ص١٢٥ رقم ١٣٥) .

٤ـ **سبيكةُ العسجدِ في التَّأريخ بأبجد** : في تاريخِ ملوكِ العربِ والعجمِ من صدرِ الإسلامِ إلى عصرِهِ ؛ ألَّفهُ في القَصَبةِ من أعمالِ (عبَّادانَ) ؛ وذكَرَ الطَّهرانِيُّ في الذَّريعةِ [1] أنَّهُ في خمسِ مئةِ صفحةٍ بخطِّهِ ؛ كانَ عندَ حفيدِهِ السَّـيِّدِ رءوفٍ آلِ جمالِ الدِّينِ كما حدَّثهُ بذلكَ .

٥ ـ **سبيكةُ اللُّجينِ** : في الفرقِ بينَ الفريقَينِ (الأصوليِّينَ والأخباريِّينَ) . توجدُ نسخةٌ منهُ في ٤٥٠ صفحةً بخطِّهِ في مكتبةِ حفيدِهِ الميرزا عنايةِ اللهِ في سوقِ الشُّيوخِ كما جاءَ في الذَّريعةِ [2] ، وفي كشفِ الحجبِ والأستارِ [3] أنَّهُ فَرَغ منهُ عصرَ الخميسِ ٥ صفر سنة ١٢٥٥هـ ؛ أوَّلهُ : ((الحمدُ للهِ الَّذي جَعَلَ الحقَّ ميزاناً فارقاً)) ، وقد طُبِـعَ مؤخَّراً .

٦ ـ **العروةُ الوثقى** : في قطعيَّةِ صدورِ الأخبارِ الَّتي بأيدينا في ثلاثةِ فصولٍ . ذكرَ الطَّهرانِيُّ [4] أنَّهُ كانَ موجوداً عندَ

---

(١) ، (٢) الذَّريعةُ إلى تصانيفِ الشِّيعةِ : ج١٢ : ص ١٣٦ : رقم ٩٢٢ ، ٩٢٣.

(٣) كشفُ الحجبِ والأستارِ : ص٣٠٧ : رقم ١٦٤١ .

(٤) الذَّريعةُ : ج١٥ : ص٢٥١ : رقم ١٦٢١ .

المولويِّ حسنِ يوسفَ الأخباريِّ بكربلاءَ .

٧ ـ **دفعُ اعتراضاتِ المجتهدِينَ على الأخبارِيِّينَ** ؛ ذُكِرَ في موسوعةِ طبقاتِ الفقهاءِ (١) .

٨ ـ **مناظرةٌ لهُ معَ الشَّيخِ موسى آلِ طاهرٍ** دَوَّنَهَا بنفسِهِ سنةَ ١٢٣٨هـ ؛ وذكرَ في الذَّريعةِ (٢) أنَّها كانت عندَ المولويِّ حسنِ يوسفَ الأخباريِّ المُتقدِّمِ .

٩ ـ **هذهِ المناظرةُ** .

وفاتُهُ :

تُوفِّـيَ عام ١٢٧٥هـ في المُحمَّرةِ (خُرَّمشهرَ) ؛ وتاريخُ وفاتِهِ : (يا بحرُ نَضَب) ، ودُفِنَ فيها ، ثُمَّ صارَ موضعُ دفنِهِ مقبرةً عُرِفَت بمقبرةِ الميرزا عليٍّ (٣) .

---

(١) موسوعةُ طبقاتِ الفقهاءِ : ج١٣ : ص٧٣٦ : رقم ١٥٣ (مؤسسةُ الإمامِ الصَّادقِ عليه السلام ، ط١ ، ١٤٢٢هـ) .

(٢) الذَّريعةُ : ج١٥ : ص٢٥١ : رقم ١٦٢١ وج٢٢ : ص٢٩٨ : رقم ٧١٧٤ .

(٣) مختصراً عن تراثِ النَّجف للمرجانيِّ : ج١ : ص١٥٦ ــ ١٥٨ .

أبناؤهُ وعقبهُ :

قالَ في الأعيانِ : ((خلَّفَ جماعةً من الأفاضلِ ؛ وهم : الميرزا حسينٌ ، والميرزا محمَّدٌ ، والميرزا عبدُ الرِّضا ، والميرزا عبدُ اللهِ ، الميرزا أحمدُ ، والميرزا محمَّدُ طاهرٌ ، وبعضُهم بسوقِ الشُّيوخِ وبعضُهم بالُمحمَّرةِ)) ، وذكرَ الميرزا إبراهيمُ في آخرِ إيقاظِ النَّبيهِ (٢) ثلاثةً غيرَ هؤلاءِ ؛ وهم : الميرزا محمَّدُ عليٌّ ، والميرزا باقرٌ ، والميرزا حسنٌ .

ولقد باركَ اللهُ في عقبِهِ فهم منتشرونَ في مناطقَ عدَّةٍ من العراقِ كالبصرةِ والنَّجفِ وسوقِ الشُّيوخِ ، ومن إيرانَ كالُمحمَّرةِ ، وبوشهرَ ، وهمدانَ ، وفي الكويتِ ، والْهندِ .

---

(١) عن ترجمةِ المترجَم في إيقاظِ النَّبيهِ المطبوعِ بالعشارِ .

الثَّاني : الشَّيخُ خضرُ بنُ شلَّال النَّجفيُّ

نسبُهُ :

وهوَ الشَّيخُ خضرُ بنُ شلاَّل بنِ حطَّابٍ آلُ خدَّام العِفْكاويُّ الشَّيبانيُّ الباهليُّ (١) .

مولدُهُ :

وُلِدَ في (عِفَكَ) (٢) حدود سنةِ ١١٨٠هـ (٣) .

تحصيلُهُ وأساتذتُهُ :

انتقلَ من مسقطِ رأسِهِ إلى النَّجفِ الأشرفِ للتَّحصيلِ ؛ وجدَّ في طلبِ العلمِ حتَّى اتقنَ أوَّليَّاتِ ومبادئَ العلومِ ،

---

(١) وقالَ الأمينُ في الأعيانِ : ج٦ : ص٣٢١ : ((شلاَّلُ وحطَّابُ وخدَّامُ من أسْماءِ الأعرابِ بتلكَ الدِّيارِ ، وآلُ خدَّام فخذٌ من آل شيبةَ الَّذينَ هم من باهلةَ ، وفي كتابِ الأنسابِ للسَّيِّدِ مهديِّ القزوينيِّ : آلُ شيبةَ قبيلةٌ من عِفَكِ باهلةَ ، والعفكاويُّ نسبةً إلى (عِفَكَ) بعينٍ مهملةٍ مكسورةٍ وفاءٍ مفتوحةٍ ــ وتسَّكنُ عندَ النِّسبةِ ــ وكافٍ : قبيلةٌ من الأعرابِ بينَ البصرةِ وبغدادَ ؛ واسمُ بلدٍ وهم يلفظونَ كافَهَا جيماً فارسيَّةً [أي عفج]))

(٢) عِفَكُ اليوم مدينةٌ ومركزُ قضاءٍ يتبعُ لمحافظة القادسيَّةِ الواقعة في إقليمِ الفراتِ الأوسطِ من العراق (جنوب وسطِهِ). وتقعُ إلى الشَّمالِ الشَّرقيِّ من الديوانيَّةِ وتبعدُ عنها حوالي ٢٥ كلم ، وتبعدُ عن العاصمةِ بغدادَ حوالي ١٧٠ كلم جنوباً .

(٣) موسوعةُ طبقاتِ : ج١٣ : ص٢٥٣ : رقم ٤٠٩٠ .

وحَضَرَ عندَ الشَّيخِ جعفرٍ كاشفِ الغطاءِ وابنِهِ الشَّيخِ موسى ، وحضيَ بمنزلةٍ خاصَّةٍ عندَ السَّيِّدِ محمَّدِ مهديّ بحرِ العلومِ ؛ وصحِبَهُ في سفرِهِ إلى سامراءَ المقدَّسةِ لزيارةِ الإمامَينِ العسكريِّينِ عَلَيْهِمَاٱلسَّلَامُ [1] .

ثُمَّ بَرَزَ نجمهُ وأصبحَ في طليعةِ مجتهدي عصرِهِ ؛ وتصدَّى للتَّدريسِ .

تلامذتُهُ :

الشَّيخُ عبدُ الكريمِ بنِ محمَّدِ رحيمٍ الكرمانِيُّ ؛ ولهُ إجازةٌ منهُ تاريخها سنة ١٢٤٧هـ[2] ، والشَّيخُ محمَّدُ بنُ الحسينِ بنِ محمَّدِ رضا التّنكابنيُّ ؛ فقدَ عدَّ المترجَمَ من شيوخِهِ في إجازتِهِ للسَّيِّدِ إسْماعيلَ التّنكابنيُّ سنة ١٢٩٣هـ كما حكاهُ الحسينيُّ في تراجمِ الرِّجالِ[3] .

مصنَّفاتُهُ :

١. **أبوابُ الجنانِ وبشائرُ الرِّضوانِ** : في الزِّياراتِ وأعمالِ

---

(١) ، (٢) موسوعةُ طبقاتِ الفقهاءِ : ج١٣ : ص٢٥٣ : رقم ٤٠٩٠ .

(٣) تراجمُ الرِّجالِ : ج١ : ص٥٠٢ : رقم ٩٣٥ .

السَّنةِ وسائرِ الأحرازِ والأدعيةِ ؛ ذكرَهُ في الذَّريعةِ [١] وذكرَ أنَّ نسخةً ناقصةً منهُ في خزانةِ كُتُبِ السَّيِّدِ حسنِ الصَّدرِ .

٢ ـ **إجازتُهُ** للمولى عبدِ الكريمِ الكرمانِيِّ : متوسطّةٌ ؛ وتاريخُهَا سنة ١٢٤٧هـ ذكرَ ذلكَ الطَّهرانِيُّ في الذَّريعةِ [٢] .

٣ ـ **كُتُبُ الأدعيةِ أو مجموعةُ الأدعيةِ** : توجدُ في الخزانةِ الرَّضويَّةِ كما ذكرَ في الذَّريعةِ [٣] .

٤ ـ **التُّحفةُ الغرويَّةُ في شرحِ اللُّمعةِ الدِّمشقيَّةِ** : في عدَّةِ مجلَّداتٍ ، وصلَ فيهِ إلى كتابِ الميراثِ ؛ وقد فرغَ منهُ سنةَ ١٢٤٥هـ ، وذكرَ في الذَّريعةِ [٤] أنَّ ثلاثةَ مجلَّداتٍ منهُ موجودةً في مكتبةِ كاشفِ الغطاءِ .

٥ ـ **جنَّةُ الخُلدِ** : رسالةٌ عمليَّةٌ مرتَّبةٌ على مَطلبَينِ ؛ أوَّلُهُما في أصولِ الدِّينِ ، وثانيهما في فروعِهِ من الطَّهارةِ إلى آخرِ الصَّلاةِ . ذكَرَ في الذَّريعةِ [٥] أنَّهُ توجدُ منهُ نسختانِ عليهما

---

(١) ، (٢) الذَّريعةُ : ج١ : ص٧٥ : رقم ٣٦٧ ، وص١٩١ : رقم٩٨٩ .
(٣) ، (٤) الذَّريعةُ : ج١: ص٣٩٠ : رقم ٢٠١٥ ، وج٣ : ص٤٥٨: رقم ١٦٧٤
(٥) الذَّريعةُ : ج٥ : ص١٥٧ : رقم ٦٦٥ .

خطُّ المؤلِّفِ وخاتَمُهُ ؛ ونصَّهُ : ((خضرُ آلُ شلاَّل)) .

٦ ـ **عصامُ الدِّينِ** : ذكرَهُ في إجازتِهِ للكرمانِيِّ (١) .

٧ ـ **مصباحُ الحجيجِ** : ذكرَهُ في الإجازةِ المتقدِّمةِ (٢) .

٨ ـ **مصباحُ المتمتِّعِ في مناسكِ حجِّ التَّمتُّعِ** ذكرهُ في الإجازةِ السَّابقةِ (٣) .

٩ ـ **كتابُ المعجزِ أو (معجزُ الإماميَّةِ)** : ذكرهُ في الإجازةِ المتقدَّمةِ ؛ وفي آخرِ كتابِ الميراثِ من شرحِ اللُّمعةِ (التُّحفةِ الغرويَّةِ) (٤) .

١٠ ـ **نجمُ الْهدايةِ** : ذكرَهُ في إجازتِهِ المتقدِّمةِ (٥) .

١١ـ **هدايةُ المسترشدِينَ** : ذكرهُ في إجازتِهِ المتقدِّمةِ (٦) .

٭ مكانتُهُ وأقوالُ العلماءِ فيهِ :

ومِمَّا يدلُّ على مكانتِهِ ما قالهُ الشَّيخُ حرزُ الدِّينِ(٧) :

---

(١) ، (٢) الذَّريعةُ : ج١٥: ص٢٧١: رقم ١٧٦٧، وج٢١ : ص١٠٥ : ٤١٤٣ .

(٣) ، (٤) الذَّريعةُ : ج٢١ : ص١١٨ : رقم ٤٢٠٨ ، وص٢١٤ : رقم ٤٦٧١ .

(٥) ، (٦) الذَّريعةُ : ج٢٤ : ص٧١ : رقم ٣٦٩ وج٢٥: ص١٩٢: رقم٢١٤ .

(٧) نقلاً عن مقدَّمةِ شرحِ القواعدِ للشَّيخِ جعفرٍ كاشفِ الغطاءِ : ج١ : ص٤١ (انتشاراتُ سعيدِ بنِ جبيرٍ ، قمُّ ، ط١، ١٤٢٢هـ) عندَ ذكرِ تلامذتِهِ .

((وفي عصرِهِ تردَّدَ النَّاسُ في أمرِ التَّقليدِ بينَ الشَّيخينِ الشَّيخِ عليٍّ ابنِ الشَّيخِ جعفرٍ صاحبِ كتابِ الخياراتِ وبينَ الشَّيخِ محمَّدِ حسنِ باقرٍ صاحبِ الجواهرِ ، وكانَ هوَ المبرَّزُ [يعني المُترجَمَ] في الرُّجوعِ إليهِ في تمييزِ الأعلمِ منهما وأنَّهُ ثقةُ أهلِ الدِّينِ والجماهيرِ ؛ ورجَّحَ تقليدَ الأوَّلِ . ولهُ كلامٌ مشهورٌ معَ صاحبِ الجواهرِ حينما قالَ لهُ الثَّاني في حرمِ أميرِ المؤمنينَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ـ بعدَ ما فرغا من الصَّلاةِ والزِّيارةِ ـ : " عَقَدَهَا أهلُ السَّقيفةِ " ؛ فأجابهُ الشَّيخُ خضرٌ : " عقدناهَا لعليٍّ " ![1])) .

وقالَ عنهُ الشَّيخُ حرزُ الدِّينِ[2] : ((العلاَّمةُ العابدُ ، والتَّقيُّ الزَّاهدُ الوَرِعُ ، ومِمَّنْ يُستسقى بِهِ الغمامُ إذا منعتِ السَّماءُ قطرَهَا ، حريٌّ بأن يوسمَ بمعجزِ الشِّيعةِ ، وحافظِ الشَّريعةِ)) .

وقالَ الآغا بزرگ الطَّهرانِيُّ ـ عندَ ذكرِ كتابِ المُترجَمِ

---

(١) قلتُ : يحسنُ في ردِّ جوابِهِ بأنَّ عليّاً منصوبٌ من قِبَلِ الله تعالى بالنَّصِّ الجليِّ ؛ والَّذي عَقَدَهَا لهُ من لا ينطقُ عن الْهوى ــ وهوَ رسولُ اللهِ ﷺ ــ على رؤوسِ الأشهادِ ؛ ولَمْ يعقدهَا لهُ النَّاسُ بالشَّورى في السَّقيفةِ .

(٢) نقلاً عن مقدَّمةِ شرحِ القواعدِ للشَّيخِ جعفرٍ كاشفِ الغطاءِ : ج١ : ص٤١ .

(أبوابِ الجنانِ) ـ في الذَّريعةِ [١] : ((للفقيهِ الورعِ الزَّاهدِ)) ومثلهُ قالَ السَّيِّدُ الأمينُ في الأعيانِ [٢] .

ووصفهُ المُحدِّثُ الشَّيخُ النُّوريُّ في كتابهِ دارِ السَّلامِ [٣] : ((بالشَّيخِ المُحقِّقِ ، الجليلِ العالِمِ ، المُدقِّقِ النَّبيلِ ، صاحبِ الكراماتِ الباهرةِ المعروفةِ . كانَ من أعيانِ هذِهِ الطَّائفةِ وعلمائِهَا الرَّبَّانيِّينَ الَّذينَ يُضربُ بهمُ المثلُ في الزُّهدِ والتَّقوى واستجابةِ الدُّعاءِ)) .

* **وفاتُهُ :**

تُوفِّيَ سنةَ **١٢٥٥هـ** في النَّجفِ وقدَ تجاوزَ السَّبعينَ ؛ وقبرُهُ كانَ في محلَّةِ العمارةِ في النَّجفِ الأشرفِ مزارٌ مشهورٌ يُتبرَّكُ بهِ [٤] ، وقد نُقِلَ قبرُهُ لاحقاً إلى وادي السَّلامِ ؛ ووُضِعَ عليهِ ضريحٌ خاصٌّ .

---

(١) الذَّريعةُ : ج١ : ص٧٤ : رقمُ ٣٦٧ .

(٢) أعيانُ الشِّيعةِ : ج٢ : ص١١٥ .

(٣) نقلهُ عنهُ الأمينُ في أعيانِ الشِّيعةِ : ج٦ : ص٣٢٢ .

(٤) أعيانُ الشِّيعةِ : ج٦ : ص٣٢١ .

حصلنَا على صورةِ النُّسخةِ الخطيَّةِ من أحدِ الطَّلبةِ أخذَهَا منَ الشَّيخِ إسْماعيلَ الكلداريِّ ؛ وطلبَ منَّا صفَّهَا لكنَّنا ارتئينا تحقيقَهَا ، وهيَ في ٨ صفحاتٍ بخطِّ محمَّدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ محمَّدِ بنِ عبدِ النَّبيِّ بنِ مالِ اللهِ آلِ مستورٍ الماحوزيِّ البحرانِي ؛ كتبَهَا في ثاني رجبٍ سنة ١٢٧٥هـ .

****

صورةُ الصفحة الأولى

صورة الصفحة الأخيرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ الَّذي أقامَ الدَّليلَ ؛ وأبانَ السَّبيلَ ؛ وأتمَّ الحجَّةَ ؛ ﴿ لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ ﴾(١) . والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدنا محمَّدٍ وآلِهِ وصحبِهِ السَّالكِينَ على منهجِهِ ومنوالِهِ .

أمَّا بعدُ : فهذهِ وجيزةٌ في ذكرِ ما جرى بينَ العبدِ الجاني عليِّ ابنِ محمَّدِ بن عبدِ النَّبيِّ بنِ عبدِ الصَّانعِ ؛ المُحدِّثِ الخراسانِيِّ ـ سقاهُ اللهُ (٢) من شآبيبِ جودِهِ البحرانيِّ ـ وبينَ الأمجدِ الأرشدِ ؛ الرَّاقي مدارجَ الكمالِ الشَّيخِ خضرِ بنِ شلَّال ـ مُتِّعُ بالكرامةِ والإفضالِ ـ ؛ وذلكَ حينَ ورودِهِ قريةَ (بحرانَ) (٣) ـ خُصَّت بالأمنِ والأمانِ ـ ؛ معزِّياً بالقادمِ على ربِّهِ(٤) الرَّؤوفِ ؛

(١) سورةُ الأنفالِ : الآيةُ ٤٢ .
(٢) هذا ما استظهرناهُ ؛ وكُتبت في المخطوطِ هكذا : ((سقا حمد الله)) .
(٣) وهيَ إحدى قرى أرضِ الجزائرِ من أعمالِ البصرةِ بالعراقِ .
(٤) هذا الأظهرُ ، وكُتِبَت : ((إربة)) ، والإربةُ : الحاجةُ .

الزِّمِيلِ[1] المبرورِ المرحومِ الأميرِ غضبانَ ـ أسكنهُ اللهُ بحبوحةَ الجنانِ ـ ؛ مُعرضاً نفسهُ في ميدانِ البحثِ والجدالِ قائلاً :

إنَّ هذهِ الرِّواياتِ حكمُهَا حكم سائرِ الموضوعاتِ ؛ ولا يُعتبرُ صدورُهَا عن الأئمَّةِ الهداةِ ـ عليهم أفضلُ الصَّلواتِ ـ . فكما أنَّ اللَّحمَ يُشتَرى من سوقِ المسلمينَ ؛ والرَّكعاتِ المظنونةَ للمُصلِّينَ لا يُشترطُ فيهَا العلمُ من اليقينِ ؛ فكذا حال الأخبارِ عن الأئمَّةِ الأطهارِ لا يشترطُ فيها الصُّدورُ عنهم عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ؛ بل يُعملُ بها وإن كانت كذباً من وردةِ الأنامِ[2] .

فأجابهُ هذا الجاني حلّاً ونقضاً بلا توانٍ .

أمَّا **النَّقضُ** ؛ فهوَ لو كانَ الخبرُ الظَّنِّيُّ كافياً في الورودِ والصُّدورِ بينَنا وبينَ الأئمَّةِ الميامينَ ؛ لكانَ كافياً بينَنا وبينَ رسولِ ربِّ العالمينَ ـ عليهِ وعلى آلِهِ آلافُ صلاةِ المُصلِّينَ ـ ؛

(١) هذا ما استظهرناهُ ؛ وفي المخطوطِ كأنَّها : ((الزَّمني)) أو ((ألزمنـــي)) أو ((الزَّمِن)) ، وهوَ من أصابتهُ زمانةٌ وهيَ العاهةُ .

(٢) كذا في المخطوطِ ؛ وربما تكون : ((وردت من الأنامِ)) .

بل كانَ كافياً بينَنا وبينَ اللهِ تعالى .

ولو كانَ الأمرُ كذلكَ ؛ لانتفت فائدةُ العصمةِ في الإمامِ ؛ ولـم يكن لنـا فرارٌ من العامَّةِ من هذا الإلزامِ .

فقالَ ـ أدامَ اللهُ بقاءَهُ ورزقَنَا مرَّةً أخرى لقاءَهُ ـ بعدَ سكوتٍ طويلٍ وتأمُّلٍ ليسَ بقليلٍ ـ حكمُهَا عذريٌّ كاللَّحمِ من السُّوقِ ؛ وأعادَ الكلامَ السَّابقَ في الجوابِ المسبوقِ .

فقلتُ لهُ : جوابُكَ غيرُ مطابقٍ للسَّؤالِ ؛ ولا يدفعُ النَّقضَ في حالٍ من الأحوالِ ؛ إذ قلتُ لكَ : إذا كانَ حكمُ اللَّحمِ حكمَ الخبرِ ؛ فما الحاجةُ إلى عصمةِ السَّادةِ الغررِ ؟ . وإنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ إذا رضيَ منَّا بالعملِ بالأثرِ المكذوبِ في المرادِ لهُ والمطلوبِ ؛ فما الفائدةُ من التزامِ عصمةِ الإمامِ في هذا الزَّمانِ ؛ بل عصمةِ كلِّ إمامٍ في سائرِ الأزمانِ ؟ ، ولو كانَ كذلكَ لكنَّا نحن وأهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ سواء ؛ فلِمَ تقولونَ إنَّ أساسَهُم على هـواءٍ ؟؛ فكمـا أنَّهُ لا يُشـترطُ عصمـةُ القصَّابِ لا يلـزمُ

ـ بناءً على قولِكَ ـ عصمةُ الأئمَّةِ الأطيابِ .

فَلَمْ يُطق ـ أدامَ اللهُ بقاءَهُ ـ على إثباتِ بُغْيَتِهِ ؛ ووَقَعَ ضجيجٌ من تبعتِهِ .

فقلتُ : لا يليقُ بكمُ الصِّياحُ عندَ هذا الشَّيخِ الجليلِ ، وما كلامُنَا معهُ إلَّا كمخاطبةِ الخليلِ للخليلِ . فإنْ قالَ : عجزتُ عن الجوابِ ؛ فأتوني بما عندكم في هذا الخطابِ .

وأمَّا **الحلُّ** ؛ فهوَ إنَّ بينَ اللَّحمِ والرِّوايةِ فرقاً بيِّناً عندَ أهلِ الدِّرايةِ ؛ وهوَ أنَّ الرِّوايةَ متضمِّنةٌ الإخبارَ عمَّا أنزلَ اللهُ ـ سبحانهُ ـ بواسطةِ جبرئيلَ من الأحكامِ الواقعةِ على النَّبيِّ الجليلِ ﷺ لدفعِ التَّنازعِ من [1] العبادِ لا وَقْعِ الباطلِ والفسادِ ؛ فلو كانت مكذوبةً ؛ لَلِزمَ بالعملِ بها العملُ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ . بخلافِ اللَّحمِ منَ السُّوقِ وجوازِ شرائِهِ ؛ إذ ليسَ علينَا حكمٌ منَ الواقعِ سواهُ ، وهوَ متضمِّنٌ للإخبارِ عن الحكمِ الخارجِ

(١) أُثبتَت في المخطوطِ بعدَ أن شُطِبَ على ((عن)) .

عن الأطهارِ ـ سلامُ اللهِ عليهم ما اعتكرَ [١] اللَّيلُ والنَّهارُ ـ .

فقالَ : الحكمُ ـ وهوَ وجوبُ العملِ بالرِّوايةِ وإن كانت مكذوبةً ـ قطعيٌّ ؛ كما أنَّ شراءَ اللَّحمِ قطعيٌّ ؛ فنحنُ نعملُ بالقطعِ على هذا التَّقديرِ كما يُفهمُ من الشَّبيهِ والنَّظيرِ . والظَّنِّيُّ وهوَ الموضوعُ لا وجوب العملِ المقطوعِ .

فقلتُ : قد أجبناكَ عن هذا الكلامِ ؛ وقلنَا إنَّ اللَّحمَ غيرُ الرِّوايةِ عن الإمامِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ؛ هذِهِ متضمِّنةٌ للحكمِ الإلَهيِّ ؛ فيجبُ العملُ بها كما هيَ ؛ بخلافِ اللَّحمِ في سوقِ المسلمينَ ؛ فإنَّ جوازَ شرائِهِ معلومٌ باليقينِ ، ولا نتَّصفُ بالخطأِ إذا ظهرَ خلافُهُ بخلافِ الخبرِ الغيرِ الصَّادرِ عن الأشرافِ ، ولا يجبُ على اللهِ حفظُ اللَّحمِ بخلافِ أخبارِ الشَّريعةِ ؛ فإنَّهُ حافظٌ لها بضرورةِ مذهبِ الشَّيعةِ .

فعندَ ذلكَ نَطَقَ رجلٌ من أهلِ الفطنةِ والمهارةِ ؛ ومَن لهُ نَظَرٌ

---

(١) اعتكرَ : اختلفَ ، واختلط ؛ وكرَّ بعضهُ على بعضٍ

في السِّياسـةِ والإمـارةِ ؛ وقـالَ : شيخُـنَـا ؛ هل يجـوزُ علـى سلطانِ الدُّنيا والآخرةِ أن يأمرَ الشِّيعةَ البررةَ بالأخذِ بالأخبارِ المزوَّرةِ ؟! .

ثُمَّ قلتُ لهُ : يلـزمُ ـ من كلامِكَ ـ إجـازةُ الله العمـلَ بغيـرِ ما أنزلَ ؛ وأنَّهُ يريدُ ما لا يريدهُ من الخطأِ والزَّللِ ؛ وذلكَ لأنَّ الرِّوايـةَ هـيَ المتضمِّنةُ للحكمِ التَّفصيليِّ المعمولِ بهِ لدى المجتهدِ ؛ ولِذا حُدَّ الاجتهادُ بأنَّهُ ((استفراغُ الوسعِ منَ الفقيهِ لتحصيلِ ظنٍّ بحكمٍ شرعيٍّ)) [(١)] ، ولو كانَ الحكمُ المعمولُ بهِ مقطوعاً بهِ ؛ لفَسَدَ جَعْلُ الحكمِ مدخولاً لظنِّ المجتهِدِ .

فقالَ : تأخذني بالحدِّ ! .

قلتُ : وهل الحدُّ إلاَّ الأخذُ بهِ .

---

(١) كذا عرَّفهُ بذلكَ ابنُ الحاجبِ من العامَّةِ المتوفَّى سنة ٦٤٦هـ في مختصرِ الأصولِ ص١٢٠٤ وتبعهُ العلاَّمةُ الحلِّيُّ المتوفَّى سنةَ ٧٢٦هـ في تَهذيبِ الوصولِ إلى علمِ الأصولِ : ص٢٨٣، ٢٨٤ ؛ وذكرهُ الفاضلُ التُّونيُّ في الوافيةِ : ص٢٤٣: الباب ٥ : البحث ١ (مجمَّعُ الفكرِ الإسلاميِّ ، ط١ ، ١٤١٢هـ) وقالِ إنَّهُ المشهورُ .

ثُمَّ قلت : قرَّبتُ من ليلا [١] على مقتضى ما تقرِّبهُ من العملِ بهذهِ الأخبارِ قطعاً ؛ فنقولُ : هذهِ أخبارٌ أَمَرَنَا الإمامُ المعصومُ ـ المنصوبُ لبيانِ الحقِّ وحفظِ الشَّريعةِ ـ بالعملِ بها قطعاً ، وكلُّ خبرٍ أمرنَا الإمامُ المعصومُ بالعملِ بهِ لا يجوز أن يكونَ كذباً ؛ فهذِهِ الأخبارُ لا يجوزُ أن تكونَ كذباً ، أجبنَا عن كليَّةِ الكبرى ؛ أَسُلِّمَت عندكَ أم لا .

فقالَ ـ بعدَ سكوتٍ وتأمُّلٍ ـ : يجوزُ أن تكونَ غير مطابقةٍ .

قلتُ : الغيرُ المطابق هوَ الكذبُ بعينِهِ ؛ لكن عبَّرَ بلفظِ الكذبِ كما هوَ في السُّؤالِ ؛ فأبى عن التَّعبيرِ خوفاً من النَّـكيرِ ، ولَعَمْري ما إباؤهُ إلاَّ لعلَّةٍ ؛ بأنَّ هذا اللَّفظَ صريحٌ واضحٌ يفهمهُ كلُّ أحدٍ ، ولو فَهِمَ عامَّةُ الخلقِ مقالتَهُ ؛ لأنكروا عليهِ حالتهُ ؛ لقيامِ ضرورةِ الدِّينِ على أنَّ المعصومَ الحافظَ لأحكـامِ ربِّ العالمينَ لا يأمرُ طالباً مخلصاً بالعملِ بالمكذوبِ في المرادِ منهُ والمطلوبِ .

---

(١) كذا كُتِبَت في المخطوطِ ؛ وربما تكون ((من دليلي)) .

ثُمَّ هذا العبدُ الحقيرُ لَـمَّا عرفَ منهُ الفرارَ من لفظِ الكذبِ ـ خوفاً من الإنكارِ ـ ؛ ألحَّ عليهِ وأصرَّ في ردِّهِ الجوابِ وقتَ العصرِ من يومِ الخطابِ .

فقالَ : ما أمرنا الإمامُ بالعملِ بهذهِ الأخبارِ .

فقلتُ : فعملُكم بها على التَّشهِّي في الدِّينِ من دونِ أمرِ ربِّ العالمينَ .

قالَ : أَمَرَ الإمامُ بالعملِ بخبرِ الثِّقاتِ .

قلتُ : رواياتُ الثِّقاتِ ـ عندكم ـ توجبُ القطعَ عندكم أم هيَ ظنيَّةٌ ولو صدرت عن ثقةٍ ؟

قالَ : بل هيَ ظنيَّةٌ .

قلتُ : إذن رجعَ الكلامُ إلى الإيرادِ السَّابقِ .

فقلتُ : هل يجوزُ أمرهُ بالاعتمادِ على المكذوبِ إذا كانَ عالماً بكذبِ الثِّقةِ في الحكمِ المطلوبِ؟

فقالَ ـ بلسانٍ فصيحٍ وكلامٍ صريحٍ ـ : يجوزُ أن يأمرَ الإمامُ

بالعملِ بالمكذوبِ منَ [1] الأنامِ ؛ ونحنُ نعملُ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ ؛ ولكنْ نحنُ معذورونَ في العملِ بسواهُ .

فقلتُ : فما تقولُ في قولِـهِ تعالى : ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ...﴾ ؟ ـ وقطعتُ الباقي لعلمهِ بالآياتِ الثَّلاثِ [2] ـ .

فقالَ : نَزَلَ جبرئيلُ بالعارضِ بأَنَّكُمْ اعملوا بهِ .

قلتُ : يعني أنَّ جبرئيلَ نزلَ من عندِ ربِّ العالمينَ بأَنَّكُم يا عبادي اعملوا بغيرِ ما نَزَلَ علـى نبيِّكُم ؟

فقالَ : نعم ؛ لأنَّ الحكمَ حكمانِ : حكمٌ واقعيٌّ نزلَ بهِ جبرئيلُ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ، وحكمٌ آخرُ ظاهريٌّ .

قلتُ : هذا الأخيرُ عينُ ما أنزلَ اللهُ أو غيرُ ما أنزلَ اللهُ ؟

---

(١) تبدو هكذا في المخطوطِ ، وتحتملُ : ((عن)) .

(٢) يريدُ : الآيات من سورةِ المائدةِ وهيَ آيةُ ٤٤ ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ ، وآيةُ ٤٥ ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾، وآيةُ ٤٧ ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾

قالَ : غيرُهُ ؛ ولكنَّ العملَ بهِ متعيِّنٌ ؛ لأَنَّهُ تكليفٌ عذريٌّ .

قلتُ : القولُ بالحكمَينِ ـ حكمٍ أصليٍّ واقعيٍّ نزلَ بهِ جبرئيلُ ، وحكمٍ آخرَ بدليٍّ عذريٍّ لـم ينزل بهِ جبرئيلُ ـ ناشئٌ عن عدمِ التَّأمُّلِ ؛ وذلكَ لأنَّ التَّكليفَ إذا تعلَّقَ بشيءٍ ؛ فلابدَّ أن يكونَ مقدوراً للعبدِ باتِّفاقِ العدليَّةِ ، وإذا كنَّا مكلَّفينَ بالحكمِ الواقعيِّ المنزلِ ؛ فلابدَّ لنا منَ القولِ بمعذوريَّتِهِ ؛ والتَّمكُّنِ من الوصولِ إليهِ ؛ وإلاَّ لكانَ تكليفاً بغيرِ المُتمكِّنِ ؛ وهوَ تكليفٌ بما لا يُطاقُ . وإذا ثبتتِ المعذوريَّةُ لا يكونُ خطـؤُنَـا إلاَّ منَ التَّقصـيرِ ؛ إذ القاصـرُ العاجـزُ عن الشَّـيءِ لا يُكلَّفُ بهِ ، والمقصِّرُ غيرُ معذورٍ بالاتِّفاقِ ، وقد قالَ اللهُ تعالى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا ﴾[1] ؛ فعدمُ الوصولِ إلى غيرِ الحكمِ المُحمَّديِّ التَّفصيلـيِّ ـ معَ تعلُّـقِ التَّكـليفِ بـهِ ـ لا يخلو من عللٍ ثلاثٍ :

(١) سورةُ الطَّلاقِ : آيةُ ٧ .

الأولى : العجزُ عن الطَّلبِ والإحاطةِ ؛ وهوَ ينافي تعلُّقَ التَّكليفِ بهِ ؛ إذ شرطُ التَّكليفِ القدرةُ والإعلامُ ـ كما أثبتتهُ الإماميَّةُ ـ ، ويستلزمُ التَّكليفَ بما لا يُطاقُ ؛ وهوَ قبيحٌ بالاتِّفاقِ .

الثَّانيةُ : التَّقصيرُ في الطَّلبِ ، والمُقصِّرُ غيرُ معذورٍ بالاتِّفاقِ .

الثَّالثةُ : عدمُ وجوبِ إرادة الطَّريقِ إلى المُكلَّفِ بهِ على اللهِ معَ بذلِ المُكلَّفِ جهدهُ في الطَّلبِ ؛ وهوَ ينافي اتِّفاقَ الإماميَّةِ على اشتراطِ التَّكليفِ بالبيانِ ؛ ويلـزمُ منـهُ كذبُ قولهِ تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ جَـٰهَدُوا۟ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ﴾[1] ، ويستلزمُ نجاةَ سائرِ أهلِ المللِ الباطلةِ ـ كالمشركينَ واليهودِ والنَّصارى والصَّابئينَ وغيرهِم ـ إذا اجتهدوا . والحقُّ أنَّ هذا الوجهَ يرجعُ إلى الأوَّلِ ـ وهوَ العجزُ عن الإحاطةِ ـ ؛ فثبتَ أنَّ الخطأَ دليلٌ على التَّقصيرِ ، وثبوتُ التَّقصـيرُ يُبطِلُ التَّعـزيرَ ، وببطلانِـهِ يبطلُ القـولُ بالبدليَّـةِ بلا نكيرٍ ؛ لأنَّ ذلكَ ـ على كلامِكُم ـ فرعُ

(١) سورةُ العنكبوتِ : آيةُ ٦٩ .

العجزِ عن الحكمِ الواقعيِّ ؛ ولا عجزَ معَ تعلُّقِ التَّكليفِ ـ كما بيَّنا ـ ؛ وإلاَّ للزمَ نسبةُ القبيحِ إلى اللهِ . فلا عذرَ ولا بدلَ ؛ فرَحِمَ اللهُ من تأمَّلَ وعَقِلَ .

ثُمَّ قلتُ : إنَّ المولى أبا القاسمِ الجبليَّ [1] يقولُ بنجاةِ اليهودِ والنَّصارى وأهلِ سائرِ المللِ الباطلةِ ودخولِهم الجنَّةَ إذا كانَ قولُهم بمعتقدِهِم عن اجتهادٍ ؛ فهل أنتم يا علماءَ المشهدِ توافقونَهُ على ذلكَ المعتقدِ ؟ .

قالَ : نقولُ : لو بذلوا الجهدَ ؛ وأدَّى اجتهادُهُم إلى التَّهوُّدِ والتَّنصُّرِ وغيرِ ذلكَ ؛ كانوا ناجينَ داخلينَ الجنَّةَ ؛ لأنَّ اللهَ لا يُكلِّفُ فوقَ الطَّاقةِ ؛ فإذا بذلوا الجهدَ وأدَّى اجتهادُهُم إلى ما ذهبوا إليهِ كانوا معذورينَ .

قلتُ : يلزمُ ـ من كلامِكَ ـ عدمُ كونِهم غيرَ مُكلَّفِينَ

(١) يريدُ بهِ المُحقِّقَ أبا القاسمَ بنَ محمَّدِ حسنِ بنِ نظر عليّ القُمِّيَّ صاحبَ القوانينِ المتوفَّى سنة ١٢٣١هـ ؛ والظَّاهرُ أنَّ (الجبليَّ) نسبةً إلى جابلاقَ من قرى رشتَ في إيرانَ ، وأيضاً النِّسبةُ إليهَا (جابلاقيٌّ) أو (جبلقيٌّ) .

بالإسلامِ ؛ لأنَّ علمَـهُم بـهِ فـوق طـاقتِـهِم ؛ ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾(١) . وهذا القولُ فاسدٌ بضرورةِ الدِّينِ ؛ فتكليفُهُم (٢) بالإسـلامِ دليـلٌ علـى قدرتِهِم على العلمِ بهِ ، ومعَ المقدوريَّـةِ لا عذرَ للمخالفِ في خلافِهم . فإمَّا هم مقصِّرونَ ، وإمَّا جاحدونَ ، ولا ثالثَ . وهذا حالُ من لـم يأتِ بما كلَّفهُ اللهُ تعالى بهِ .

قالَ : يلزمُ ـ على كلامِكَ ـ هلاكَ العلماءِ المُحدِّثينَ (٣) ؛ فإنَّهم لا زالوا مختلفِينَ .

قلتُ : لا يلزمُنَا ذلكَ ؛ لأنَّ اختلافَهم اختلافٌ ناشئٌ عن الحقِّ ، والاختلافُ النَّاشئُ عن الحقِّ حقٌّ ـ بخلافِ الاختلافِ في الحـقِّ ـ فلا خطأَ ، وإن اختلفوا فلا هلاكَ . وأمَّا مَنِ اختلفَ لا عن يقينٍ من الأئمَّةِ عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ ؛ فالضَّيرُ عليهِ لا علينَا إذا

(١) سورةُ البقرةِ : آية ٢٨٦ .

(٢) هذا ما استظهرناهُ ؛ وكُتِبَت في المخطوطِ : ((فتكلفهم)) .

(٣) كذا في متنِ المخطوطِ ، وفي الهامشِ : ((علماء المُحدِّثينَ)) .

كانَ الدَّليلُ والحجَّةُ معنَا .

ثمَّ إنَّهُ كانَ معهُ سيِّدٌ يَدَّعِي الفضلَ والكمالَ يُلِحُّ عليَّ في بيانِ المقالِ ؛ والحقيرُ مُعرِضٌ عنهُ مشغولٌ معَ الشَّيخِ في جولانِ هذا الميدانِ .

فلمَّا بيَّنتُ الكلامَ للشَّيخِ وتبعتهُ بالتَّمامِ ؛ قلتُ : تأمَّلوا فيما بيَّنتُ لكم أيُّها القومُ فإنَّكم تصيرونَ إلى يومٍ لا كاليومِ ؛ وأنا الحجَّةُ عليكم حيثُ لا ترونَ مِـمَّن يغني عنكم أحداً .

ثمَّ التفتُ إلى السَّـيِّدِ ؛ وقلتُ لهُ بكلامٍ جيِّدٍ : إن كنتَ طالباً للحقِّ ؛ فاستمعْ مقالي ؛ والتقطِ الحقَّ التقاطَ (١) اللَّآلئِ .

قالَ : واللهِ أنَا طالبٌ للحقِّ .

قالَ الشَّيخُ : كذبتَ لستَ بطالبٍ .

قلتُ : أيُّكما الصَّادقُ ؟!

(١) وكُتِبَت في المخطوطِ : ((في التقاطِ)) ؛ وكما يبدو أنَّ ((في)) زائدةٌ .

ثُمَّ أخذتُ أبيِّنُ لهُ قائلاً : أسألُكَ أيُّها السَّيِّدُ : هل الخلقُ في هذا الزَّمانِ مُكلَّفونَ بالشَّريعةِ المُحمَّديَّةِ الَّتي نَزَلَ بها جبرئيلُ أو لا ؟

فقالَ : نعم ؛ نحنُ مكلَّفونَ بها لا غير .

قلتُ : أَوَجَدنَا تلكَ الأحكامَ أينَ هيَ ؟ ؛ هل هيَ في اللَّوحِ ولَـم تخرج بعدُ ؟

قالَ : بل خرجتْ منهُ ؛ إذ لا طريقَ لنَا إليهِ .

قلتُ : عندَ الملائكةِ الأربعةِ فقط ؟

قالَ : خَرَجتْ منهم .

قلتُ : عندَ النَّبيِّ ﷺ لا غيرَ ؟

قالَ : خَرَجتْ منهُ .

قلتُ : عندَ القائمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ؟

قالَ : لا ؛ لعدمِ الوصولِ إليهِ .

قلتُ : ففي هذهِ الكتبِ المخصوصةِ الواصلةِ إلينا من الثِّقاتِ ؟

قالَ : نعم .

قلتُ : هذهِ الكتبُ الَّتي انحصرت هذهِ الأحكامُ بها لا يخلو أمرُهَا ؛ إمَّا كُلُّهَا صدقٌ مُنزلٌ ، وإمَّا كُلُّها كذبٌ غيرُ منزلٍ ، أو بعضُها صدقٌ وبعضُهَا كذبٌ . ومعَ التَّركيبِ [إمَّا] [١] أن يوجدَ معَ المجتهدِ ميزانٌ فارقٌ يُميِّزُ المُنزَلَ من غيرِ المُنزَلِ أو لا .

فبالأوَّلِ ثَبَتَ المطلوبُ ، وبالثَّانِي يلزمُ انحصارُ التَّكليفِ بالمكذوبِ ؛ وهوَ قبيحٌ بالاتِّفاقِ ، وبالثَّالثِ ـ معَ الميزانِ الفارقِ ـ يلزمُ انفتاحُ بابِ العلمِ إلى صدورِ هذِهِ الأخبارِ وتمييزُ المزوَّرِ من الآثارِ ؛ ومعهُ يبطلُ قولُكُم بظنيَّةِ الصُّدورِ ؛ بل الواجبُ عليكم ـ حينئذٍ ـ الأخذُ بالصِّدقِ فقط وتركُ الكذبِ ،

(١) ما بينَ [ ] أثبتناهُ استظهاراً ؛ ولعلَّها سقطت من النَّاسخِ .

وبالرَّابعِ ـ وهوَ التَّركيبُ من دونِ ميزانٍ ـ يلـزمُ التَّكـليفُ بما لا يُطاقُ بلا إمعانٍ . وذلكَ أنَّ هذهِ الأخبارَ إذا امتزجَ صدقُهَا بكذبها امتزاجاً غير قابلٍ للتَّمييزِ ؛ فإمَّا أن يرتفعَ التَّكليفُ في الأحكامِ التَّفصيليَّةِ بعينِ ما أنزلَ اللهُ ؛ فلا يكونُ للهِ علينَا حكمٌ مُعيَّنٌ في هذِهِ الأزمنةِ ؛ لارتفاعِ العلمِ بها ؛ فيلزمُ التَّصويبُ المنفيُّ بضرورةِ المذهبِ ؛ وفوتِ المصالحِ الخفيَّةِ وعدمِ دوامِ الشَّريعةِ المُحمّديَّةِ ، أو لا فيبقى التَّكليفُ بعينِ المُنزلِ في كلِّ جزئيٍّ معَ ارتفاعِ العلمِ ؛ فيلزمُ التَّكليفُ بما لا يُطاقُ ، وإرادةُ غيرِ المقدورِ والتَّكليفُ معَ عدمِ الإعلامِ باطلٌ بالاتِّفاقِ .

قالَ السَّيِّدُ : التَّكليفُ يتعلَّقُ بالصِّدقِ فقط ؛ وعندَ المجتهدِ ميزانٌ فارقٌ .

قلتُ : ميزانٌ يُعلَمُ بهِ الصِّدقُ والكذبُ أو لا يُظنُّ بهِ ؟

قالَ : بل ميزانٌ يقطعُ بهِ .

قلتُ : فَلِمَ تقولونَ بظنيَّةِ الصُّدورِ ؛ اعرفوا الصِّدقَ

فاعملوا بهِ ، واقطعوا بالكذبِ فتركوهُ .

فتلجلجَ ؛ وقالَ : مُقدَّماتُكَ حقٌّ وأنَا أنظرُ في نفسي .

ثمَّ قلتُ لهُ ـ في غيرِ ذلكَ المجلسِ بعدَ إلحاحٍ منهُ ـ : هل أنتَ مُكلَّفٌ في هذا الزَّمانِ بما أنزلَ اللهُ في كلِّ حادثةٍ فقط أو بهِ وبغيرِهِ ؟

قالَ : بهِ فقط .

قلتُ : مقدورٌ لكَ العلمُ بهِ والوصولُ إليهِ أو لا ؟

قالَ : بل مقدورٌ لي .

قلتُ : فالخطأُ من تقصيركَ لا غير .

فقالَ : كلامُكَ حقٌّ .

يقولُ الجاني : ثمَّ حانَ وقتُ صلاةِ المغربِ ؛ فتفرَّقنَا .

فيا أيُّها النَّاظرونَ في هذا البحثِ والمقالِ ؛ انظروا بعينِ الإنصافِ لا الجدالِ ، ولا تغترُّوا بصفقِ النِّعالِ ؛ فإنَّما ينفعُ صدقُ المقالِ وحسنُ الفعالِ ؛ و (الرِّجالُ تُعرَفُ بالحقِّ لا الحقّ

بالرِّجالِ) كما وردَ عن الأئمَّةِ الآلِ[١] ـ عليهم أفضلُ صلواتِ ذي الجلالِ ـ ، ولا يكبرُوا في أعينكم خَطَؤُهم ؛ فإنَّ الله تعالى قالَ : ﴿وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾[٢] ، وقالَ : ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ﴾[٣] ، والمعصومُ مَن عصمَهُ اللهُ ، ولا زالَ أهلُ الحقِّ قليلِينَ ، وما برحَ أهلُ المعرفةِ ذليلِينَ ، قالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : ((لا زالت رايةُ الحقِّ مخذولةً حتى يظهرَ قائِمُنَا [٤])) ، كونوا أنقاءَ الكلامِ ؛ وتُبَّاعَ حقيقةِ المرامِ ؛ فلا كلُّ من تمنى مُنىً نالَ المُنى ، ولا كلُّ من

---

(١) هذا اللَّفظِ مع بعضِ اختلافٍ رواهُ الشَّيخُ الصَّيمريُّ في غايةِ المرامِ : ج٤ : ص٤٩٢ (دارُ الْهادي ، بيروتُ ، ١٤٢٠هـ) عن عليٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وفي البحارِ ج٤٠ : ص١٣٦ : باب٩٢ : ح١٨ عن السَّـيِّدِ ابن طاوس في الطَّرائفِ عن الغزَّاليِّ في المنقذ من الضلالِ عنهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : ((لا يُعرَفُ الحَقُّ بالرِّجالِ اعْرِفِ الحَقَّ تَعْرِفُ أَهْلَهُ)) ، وجاءَ في أَمالِي الطُّوسيِّ : ص٦٢٦ : في المَجْلِسِ٣٠ :ح٥ (١٢٩٢) مسنداً عن الإصبغِ بن نباتةَ عنه : ((إِنَّ دِيْنَ اللهِ لا يُعْرَفُ بِالرِّجَالِ ؛ بَلْ بِآيَةِ الحَقِّ ؛ فَاعْرِفِ الحَقَّ تَعْرِفْ أَهْلَهُ)) .

(٢) سورةُ ص : الآية ٢٤ .

(٣) سورةُ سبأ : الآية ١٣ .

(٤) لَم نقف عليهِ ــ بعدَ التَّتبُّعِ ــ في كتبِ الحديثِ عندَ الخاصَّةِ .

طافَ وسعى انتبهَ من الرَّقدةِ ووعى ، ولا كلُّ من هرولَ بينَ المروةِ والصَّفا خَلُصَ من الكدورةِ وصفا . أخلصوا النِّيَّاتِ والطَّاعاتِ ، وراقبوا اللهَ في سائرِ السَّاعاتِ .

تأمَّلوا في كلامِ هذا الشَّيخِ الفاضلِ في تحقيقِ هذهِ المسائلِ :

الأولى : إقرارُهُ بالعملِ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ بأمرِ الله .

الثَّانيةُ : قولُهُ بجوازِ أمرِ الإمامِ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ؛ معَ كونِهِ حافظَ الشَّريعةِ بالعملِ بالمكذوبِ في المرادِ منهُ والمطلوبُ .

الثَّالثةُ : قولُهُ بنجاةِ اليهودِ والنَّصارى وسائرِ المِللِ الحيارى ؛ ودخولِهِمُ الجنَّةَ يومَ القيامةِ معَ الدَّاخلينَ ؛ معَ قولِهِ تعالى : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[1] .

الرَّابعةُ : تكليفُ اللهِ عبادَهُ بما لا يُطيقونَ ؛ حيثُ كلَّفَ الكفَّارَ بالإسلامِ ؛ وهم عنهُ عاجزونَ .

---

(١) سورة الأعرافِ : الآيةُ ٥٠ .

فهلِ الَّذي لا يعتقدُ هذِهِ الأقوالَ ؛ ويُنزِّهُ المعصومَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عن قبيحِ الفعالِ ؛ ويُسلِّمُ لقولِ اللهِ في هلاكِ اليهودِ والنَّصارى ؛ ولا يجوِّزُ العملَ بغيرِ ما حدَّ اللهَ من الحدودِ أولى بالحقِّ ؟! ؛ أم الَّذي يعتقدُ هذهِ الاعتقاداتِ ؛ ويقولُ بوجوبِ اتِّباعِ سائرِ الاجتهاداتِ ؛ ويقولُ باختلالِ كلامِ الشَّريعةِ وعدمِ حفظِ الأحكامِ للخُلَّصِ الشِّيعةِ ؛ معَ بيانِ سائرِ العلماءِ المُتقدِّمينَ والمتأخِّرينَ لوجوبِ وجودِ معصومٍ ـ في كلِّ عصرٍ ـ حافظٍ للدِّينِ ؟! .

أينَ من ينفي القياسَ ؟! ؛ ومَن[1] يبني عليهِ الأساسَ ويرفعُ بهِ بينَ أقرانِهِ الرَّأسَ ؟! ؛ وإلاَّ فأينَ شراءُ اللَّحمِ المنوط بوجودِهِ في أسواقِ المسلمينَ من الخبرِ المتضمِّنِ لأحكامِ ربِّ العالمينَ ؛ المنوطةِ بالقطعِ واليقينِ بالأدلَّةِ العقليَّةِ والبراهينِ ؛ الواجبِ على اللهِ حفظُهَا ؛ البيِّنِ رفعُهَا وخفضُهَا ؛ الَّتي عَصَمَ

(١) كذا تبدو في المخطوطِ ، وربما تكونُ : ((مِمَّن)) .

اللهُ لأجلِهم الأئمَّـةَ الميـامينَ ـ عليهم صلواتُ ربِّ العالمينَ ـ ؛ ولَهَا حَفِـظَ القائمَ المنتظرَ منذُ سنينَ ؟! .

فاعتبروا يا أولي الأبصارِ ، وراقبوا وقوفَكُم بينَ يدَي الملكِ الجبَّـارِ .

وما أردتُ إلاَّ الإصلاحَ ما استطعتُ وما توفيقي إلَّا باللهِ[1] ، ولا حولَ ولا قوَّةَ إلَّا باللهِ .

وكانَ البحثُ المزبورُ معَ الشَّيخِ المذكورِ يومَ الخميسِ من العشرِ الأواخرِ من شهرِ عاشور من السَّنةِ ١٢٤٥ ـ الخامسةِ والأربعينَ والمئتينِ والألفِ[2] ، ونسألُ اللهَ أن يجعلَهُ سبباً لإرشادِ العالمـينَ . وصلَّى اللهُ على محمَّدٍ وآلِهِ الطَّاهرينَ .

---

(١) اقتبسها من الآيةِ ٨٨ من سورةِ هود ؛ وهيَ قولهُ تعالى : ﴿ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ .

(٢) فيكونُ عمرُ الميرزا عليٍّ ٣٥ أو ٣٧ سنةً لأنَّهُ كان عند مقتلُ أبيهِ سنة ١٢٣٢هـ ابن ١٠ سنواتٍ أو ١٢ سنةً ، بينما عمرُ الشَّيخِ خضرٍ ٦٤ سنةً لأنَّهُ مولودٌ سنة ١١٨١هـ ؛ فالميرزا عليٌّ في منـــزلةِ ابنهِ .

ثمَّ وفَّق اللهُ للفراغِ من نسخِهَا بظهرِ السَّبتِ اليوم الثَّاني من شهرِ رجبٍ الأصبِّ من السَّنةِ ١٢٧٥ ـ الخامسةِ والسَّبعينَ والمئتينِ والألفِ بقلمِ الأقلِّ الفانِي المتعطِّشِ لفيضِ جودِ ربِّهِ السُّبحانِي محمَّدِ بنِ عبدِ اللهِ بن محمَّدِ بنِ عبدِ النَّبيِّ بنِ مالِ اللهِ آلِ مستورٍ الماحوزيِّ البحرانِيِّ ـ عفى اللهُ عنهُم والمؤمنينَ إنَّهُ غفورٌ رحيمٌ وعفوٌّ حليمٌ ـ ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ ؛ وصلَّى اللهُ على محمَّدٍ وآلِهِ الطَّاهرينَ ، آمينَ ، آمينَ ، آمينَ .

****

ثُمَّ ـ بتوفيقِ اللهِ ولهُ الحمدُ ـ وقعَ الفراغُ من صفِّهَا ومقابلتِهَا على أصلِهَا وتنسيقِها معَ هوامشِها بيدِ موالي العترةِ الأطهارِ أبـي الحسنِ الإماميِّ الأخباريِّ (ع . ج . م . جس) في (خلدِ الخطِّ) في ثلاثِةِ أيَّامٍ ؛ وقدَ صادفَ الفراغُ يومَ الجمعةِ السَّادسِ من أوَّلِ الرَّبيعينِ من سنةِ سبع وثلاثينَ بعدَ ألفٍ ومئتينِ (٦ / ٣ / ١٤٣٧) من هجرةِ سيِّدِ الكونينِ ؛ صلَّى اللهُ عليهِ وآلِهِ خيرةِ الثَّقلَينِ .

ثُمَّ رُوجِعَـت في منتصفِ نَهـارِ يومٍ واحــدٍ ؛ هـوَ الجمعـةِ (٣/١٠/١٤٣٧هـ) .

وآخرُ دعوانَا أَنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ

****

العـــــنـــــوانُ	الصفحةُ
* **مقدَّمةُ التَّحقيقِ :**	٣
ـ طــرفــا المناظــرةِ	٣
ـ موضوعُ المناظــرةِ	٣
ـ ترجمةُ المؤلِّف " المناظرُ الأوَّلُ " الميرزا عليٍّ الأخباريِّ	٥
ـ ترجمةُ المناظرُ الثَّاني الشَّيخُ خضرُ بنُ شلال	١٣
ـ النُّسخةُ الخطيَّةُ المعتمدةُ	١٩
ـ **المناظرة :** المقدَّمةُ	٢١
ـ رأيُ الشَّيخِ خضرٍ في صدورِ الرِّواياتِ	٢٢
ـ جوابُ الميرزا عليٍّ نقضاً	٢٣
ـ جوابُ الميرزا عليٍّ حلاً	٢٤
ـ ردُّ الشَّيخِ خضرٍ على الجوابِ ودفعُ المؤلِّفِ لهُ	٢٨
ـ كلامُ المتناظرَين في الحكمِ جواباً وردّاً	٢٩
ـ مقالةُ الشَّيخِ خضرٍ في الحكمِ وردُّ المؤلِّفِ	٣٠
ـ نقلُ كلامِ المُحقِّقِ القمِّي وجوابُ الشَّيخِ خضرٍ	٣٢
ـ جوابُ المؤلِّفِ عن معذوريَّةِ غيرِ المسلم إذا اجتهدَ	٣٣
ـ طلبُ أحدُ السَّادةِ الحاضرينَ من المؤلفِ بيانَ المقالِ	٣٤
ـ انتقالُ المناظرةِ سؤالاً وجواباً بين السيِّد والمؤلِّفِ	٣٥
ـ انقطاعُ السَّـــيِّدِ ، وانتصابُ المناظرةِ في مجلسٍ آخرَ	٣٨